وحدة قياس الفشل والنجاح.. هي الأوضاع الاقتصادية

«الشال»: عجز محتمل في توفير الوظائف والخدمات إذا حصل ضعف بسوق النفط

لا أمل على الإطلاق في مشروع تنمية «إذا لم تصلح الإدارة»

تطرق تقرير الشال الى «الإدارة العامة» فقال ان الخوف أكبر على المستقبل، فالانتخابات سوف تجري، وإن ارتبك تحديد موعد لها، ولكن كفاءة مكونات الإدارة العامة أو السلطات الثلاث ستبقى على حالها، إذ ستظل السلطة التنفيذية سلطة محاصصة في تكوينها ومتضخمة، ولكنها ضعيفة الكفاءة.

ويحمل المستقبل في تقديرنا ثلاثة تحديات، الأول هو العجز عن ضمان استقرار الدولة نتيجة عجز محتمل في توفير الوظيفة والخدمات الضرورية، لو حدث ضعف في سوق النفط، واحتمالاته كبيرة. والثاني، وبقراءة ما حدث في أوروبا الشرقية في ثمانينات القرن الفائت بدعم من ضعف سوق النفط، لا يبدو أن هناك حصانة من انتقال أحداث الربيع العربي إلى الإقليم، وحالة التشرذم المحلية ليست البيئة المناسبة للوقاية منها.

وهناك في المنطقة إضاءتان حدثتا، أخيرا، الأولى فوز الرئيس روحاني في إيران في جولة الانتخابات الرئاسية الأولى، وهي رسالة من الشعب الإيراني بضرورة التسامح ونبذ الصراع مع الغير من أجل البناء في الداخل، ولن تكون مهمة الرئيس الجديد سهلة لأنه محدود السلطة. والثانية، الانتقال السلمي للسلطة من جيل إلى آخر في قطر، بما يعنيه من تغيير الطاقم الإداري للدولة، كله، مع أمل بأن يتبعه انتقال إلى نمط أكثر حداثة ومشاركة في إدارة شؤون الدولة. وفي الكويت، وبسبب تكرار الفشل، وبسبب التحديات الكبيرة في المستقبل، يحتاج أمر الإدارة العامة إلى تغيير بمثل ذلك الحجم، وذلك لن تتيحه الانتخابات القادمة، ولكنه يحتاج إلى توافق وطني فيه الكثير من التسامح وتغليب احتياجات المستقبل على ثارات الماضي. وما لم تصلح الإدارة العامة، فلا أمل، إطلاقا، في مشروع تنمية، يحفظ لصغار الوطن الحد الأدنى من سبل الحياة الكريمة، ويحفظ للوطن الحد الأدنى من متطلبات الاستقرار، والإدارة، في عالمنا الحالي، مفتاح النجاح والفشل، ووحدة قياس ذلك النجاح والفشل، هي الاقتصاد.

تراجع في فرص الوظائف في قطاع النفط

قدرة على التخارج مهما بلغ أجل الاستثمار

ارتفاع سيولة سوق الكويت .. ظاهرة صحية

تحدث الشال عن خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية فقال: بانتهاء الأسبوع الفائت، لم يتبق سوى يوم عمل واحد على انتهاء نصف السنة الأول من عام 2013، واصبح سوق الكويت للأوراق المالية خلالها سوقا سائلا، بارتفاع في مستوى سيولته -قيمة تداولاته- بنحو 75.6 في المئة مقارنة بمستوى سيولة النصف الأول من عام 2012. وارتفاع سيولة السوق ظاهرة صحية، بمجملها، فالأصل هو العمل على أن تكون الأسواق سائلة حتى تكون مغرية لإدراج الأسهم وغيرها فيها، بما يسهم في حشد الأموال من أجل التنمية، لأن السيولة تمثل قدرة مستمرة على التخارج، مهما بلغ أجل الاستثمار. ولكن المقصود، دائما، هو تلك السيولة المحكومة بتوقعات اداء مناسبة وغير معرضة لمخاطر غير محتملة، أي إنها تكون سيولة شاملة لكل الأسهم والمنتجات الأخرى، مع ميل أكبر لأسهم الشركات القادرة على خدمة مستوى أسعار أسهمها في السوق.

ولم تكن سيولة نصف السنة الأول من عام 2013 ضمن هذا المنظور الصحي للسيولة، فنحو ثلثي قيمة تداولات السوق -65.4- في المئة - كانت من نصيب أسهم 30 شركة أو نحو 15 في المئة من عدد الشركات المدرجة، وتسهم بنحو 47 في المئة من القيمة السوقية للشركات. ذلك، تلقائيا، يعني أن 85 في المئة من عدد الشركات المدرجة، قيمتها السوقية نحو 53 في المئة، من القيمة السوقية للشركات كلها، حصلت على نحو ثلث سيولة السوق، وهو انحراف عام غير صحي يعني أن الشركات المدرجة، معظمها، غير سائلة. لكن، الأهم في قياس درجة الانحراف، هو أن ضمن الشركات الـ30 الأعلى سيولة، 22 شركة لا تتعدى قيمتها السوقية 3.7 في المئة من قيمة الشركات كلها في السوق، أو ما يساوي 1.11 مليار دينار كويتي، بلغت قيمة التداول على أسهمها 48.1 في المئة من قيمة تداولات السوق، أو نحو 3.5 مليار دينار كويتي، أي بمعدل دوران لأسهمها، جميعها، بلغ أكثر من 300 في المئة. وبلغ معدل الدوران لأعلى شركة سيولة ضمنها نحو 10 أضعاف أو 1005 في المئة، ولثاني أعلى شركة نحو 789 في المئة ولثالث أعلى شركة نحو 595 في المئة، وبلغ معدل دوران أسهم كل شركة ضمن الـ22 شركة أعلى من 100 في المئة خلال ستة شهور.

ومضى: ولا نريد التكرار، ولكننا مضطرون له، لغياب إجراءات مواجهته، فسيولة السوق توجه، في معظمها، للمقامرة، وهذا عيب يلحق ضرراً بمدخرات الناس البسطاء وسمعة السوق، يدعمه عيب آخر وهو القراءة المتناقضة لأداء السوق ما بين مؤشره السعري والمؤشرات الوزنية. ونحن لا نقبل ولكن بتنا، للأسف، نتعايش مع تكرار الخطأ وعدم علاجه في مؤسسات الدولة الأخرى، معظمها، بسبب تخلفها، ولكن لا نفهم عدم مبادرة هيئة مستقلة جديدة لاتخاذ إجراءات تصحيحية، وعدم قيام إدارة سوق واعية ولديها خبرة طويلة بإجراءات إصلاح.

نصيب الشركات

القيمة الرأسمالية للسوق

قيمة التداول

المركز العربي للأبحاث سلط الضوء من خلال استبيان على بعض القضايا في البلاد

غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار من المشاكل في الكويت

سلط الشال الضوء على قياس اتجاهات الرأي العام العربي - حالة الكويت - فقال: أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تقريره عن عام 2012/2013، ومقر المركز قطر، وهدفه تقديم وسائل لقياس اتجاهات الرأي العام العربي حول قضايا تتعلق بحياة الإنسان واستقرار الدول. ولن نقوم باستعراض محتوى التقرير فهو، بكامله، يستحق القراءة، ولكن اقتطفنا منه بعض النتائج الخاصة باستطلاع بعض القضايا الخاصة بالكويت.

في التفاصيل، إن التقرير بعنوان «المؤشر العربي 2012/2013»، الصادر عن المركز الذي يديره المفكر الفلسطيني د. عزمي بشارة، هو الثاني الذي يصدره المركز، بعد تقريره الأول عام 2011. وفي المنهجية، فقد تكونت عينة التقرير من 21.350 مشاركاً من 14 دولة عربية، يمثل سكانها نحو 89 في المئة من إجمالي سكان الـ22 دولة عربية، كما يذكر التقرير، أي إن عينته متنوعة وهو أمر جيد، ونفذ الاستطلاع في الفترة من يوليو 2012 إلى مارس 2013، وهي معلومة مفيدة لتقدير المزاج العام للمشاركين والظروف المحيطة بهم، أما هامش الخطأ في الاستطلاع فيبلغ نحو 3± في المئة، وهو هامش خطأ مقبول.

بالتركيز على نتائج التقرير المتعلقة بالكويت، في الجانب الاقتصادي أشار نحو 56 في المئة من العينة الكويتية ان دخل أسرهم يغطي نفقاتهم ويتم الادخار منه، مقابل نحو 31 في المئة لا يستطيعون الادخار أو لا يستطيعون تغطية نفقات أسرهم، بينما لم يجب نحو 13 في المئة أو أجابوا بـ «لا أعرف»، مقارنة مع معدلي 18 في المئة و77 في المئة على التوالي للعينة العربية. وكانت عينة الكويت الأكثر إيجابية ضمن باقي العينات العربية، في وصف دخل أسرها. وضمن العينة الكويتية أشار 5.6 في المئة من إجماليها، إنهم يلجؤون إلى قروض البنوك أو المؤسسات المالية لتغطية المتبقي من النفقات، وهي ثاني أعلى نسبة عربياً بعد الأردن التي بلغت نسبتها نحو 12 في المئة، وفي الكويت تلت القروض معونات الجمعيات الخيرية الدينية باتفاق نحو 5.3 في المئة من إجمالي العينة عليها، كمصدر للمساعدات المالية، ثم الاستدانة من المعارف بنحو 5 في المئة، والمعونات الحكومية بنحو 3.1 في المئة. وفي قسم مهم منه يستطلع التقرير آراء العينات العربية بشأن أهم مشكلة تواجه بلدانهم، وفي العينة الكويتية كانت أكثر مشكلة ذكرت الانتقال الديمقراطي والإصلاح، باتفاق نحو 13 في المئة من المشاركين، وهي النسبة الأعلى عربياً «المعدل العربي 2 في المئة »، تليها مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بنسبة 8 في المئة من الإجابات في العينة الكويتية، وترتيب التاسعة، عربياً، بأقل من المعدل العربي البالغ نحو 12 في المئة، لكن، رغم هذه المشكلات فإن العينة الكويتية لم تفقد الأمل بالقدرة على الإصلاح، إذ اتفق نحو 69 في المئة على أن الحكومة الكويتية «جادة جدا» أو «جادة إلى حد ما» في حل تلك المشكلات، مقارنة بنحو 31 في المئة قالوا إنها «غير جادة» أو «غير جادة على الإطلاق»، ومقارنة مع معدلي 54 في المئة و44 في المئة، على التوالي، كمعدل عربي، إلا أن المؤسف أن ترتيب الكويت جاء سادساً من حيث التفاؤل، مسبوقة باليمن وقبلها ليبيا، فالسودان، فموريتانيا، وعلى رأسهم السعودية.

56 في المئة من «العينة المستطلعة» تدخر من نفقاتها

وبالنظر لتقاطع الاقتصاد بالسياسة، لعل أحد أكثر الاستطلاعات تعلقاً بنقاشنا العام في الكويت هو المتعلق بمقولة «الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي»، إذ عارض نحو 73 في المئة من العينة الكويتية هذه المقولة، مقابل تأييد 16 في المئة، فقط، بينما رفض نحو 11 في المئة الإجابة أو أجابوا بـ «لا أعرف».

من حيث الملاحظات على التقرير، كانت إحداها صعوبة المقارنة عبر السنوات، فتصعب مقارنة نتائج هذا التقرير الصادر في 2013 مع التقرير السابق الصادر عام 2011، لأنه تمت إضافة دولتين إلى العينة، هما الكويت وليبيا، وهما دولتان نفطيتان بمستوى معيشي مرتفع نسبياً، ولهما وضعان سياسيان مميزان، إلى حد ما، عن باقي الدول العربية، وبالتالي متوقع أن تؤثرا بشكل لا يمكن تجاهله على نتائج التقرير الجديد، فتصعب المقارنة الدقيقة بين التقريرين. إضافة لكون بعض إجابات العينة الواحدة على بعض الاستطلاعات تبدو متناقضة، ومنها الموقف من الديمقراطية والحكومات، وهو أمر وارد في الاستطلاعات المفصلة، لكن قد يحتاج تفسيرات أكثر دقة، لعل أحدها الهاجس الأمني للمشاركين في الاستطلاعات. وتذكر، أيضا، أننا لم نحلل إلا أقلية مختارة من البيانات الواردة في التقرير، وما تركناه يستحق الاطلاع.

وواصل: تمر المنطقة العربية بحالة مماثلة لما حدث في ثمانينات وتسعينات القرن الفائت في أوروبا الشرقية، وتطوير وسائل لقياس اتجاهات الرأي العام أمر طيب، لأن بعض القراءة المبكرة قد تمنع الأسوأ، ولكن لابد هنا بعض التحليل، فبعض القراءات ليست وليدة أوضاع قابلة للاستدامة، مثل تلك المرتبطة بوفرة مالية وقتية.

المصروفات التشغيلية تراجعت بنحو 2.1 مليون دينار

البنك الأهلي المتحد حقق أرباحاً عن فترة الربع الأول

- جملة الإيرادات التشغيلية انخفضت بنسبة 2.3 في المئة
- إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ 185 مليون دينار

تطرق الشال الى نتائج البنك الأهلي المتحد - 31 مارس 2013 فقال: ان البنك الأهلي المتحد أعلن نتائج أعماله، عن الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 31 مارس 2013، وهي تشير إلى أن البنك قد حقق أرباحاً لمساهميه، بعد خصم الضرائب والزكاة، بلغت نحو 10.9 ملايين دينار كويتي، بارتفاع بلغ مقداره 1 مليون دينار كويتي، ونسبته 10.2 في المئة، مقارنة بنحو 9.9 ملايين دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، وعليه ارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 41.3 في المئة من نحو 36.1 في المئة، وذلك نتيجة تراجع إيرادات التشغيلية بنحو 2.3 في المئة، وارتفاع ربحية البنك بنحو 10.2 في المئة، كما أسلفنا سابقاً.

وفي التفصيل، تراجعت المصروفات التشغيلية بنحو 2.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 14.6 في المئة، وصولا إلى 12.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض بند توزيعات للمودعين بنحو 2.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 32.9 في المئة، وصولا إلى 4.9 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 7.3 ملايين دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت، وتراجع، أيضا، بند الاستهلاك، بنحو 66 الف دينار كويتي، إلى نحو 772 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 838 الف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، بينما ارتفعت تكاليف موظفين بقيمة 289 الف دينار كويتي، أي ما نسبته 6.9 في المئة، وصولا إلى 4.4 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.2 ملايين دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. ارتفع بند مخصص وخسائر انخفاض القيمة بنحو 242 الف دينار كويتي، أي بما نسبته 8.9 في المئة، أي من نحو 2.7 مليون دينار كويتي في مارس 2012، إلى نحو 2.9 مليون دينار كويتي.

وانخفضت جملة الإيرادات التشغيلية بنسبة 2.3 في المئة، لتبلغ 26.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ27.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت، أي بانخفاض بلغت قيمته نحو 623 الف دينار كويتي، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع إيرادات التمويل بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أي نحو 5 في المئة، وصولا إلى 22.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 23.9 مليون دينار كويتي، في عام 2012. وارتفع صافي إيرادات التمويل بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، أي بنحو 7.2 في المئة، وصولا إلى 17.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 16.6 مليون دينار كويتي، في عام 2012 وذلك لتراجع التوزيعات للمودعين بنحو 2.4 مليون دينار كويتي، وهو تراجع أعلى من نسبة تراجع إيرادات التمويل البالغة نحو 1.2 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا سابقاً. بينما ارتفع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 210 آلاف دينار كويتي، أي بنسبة 9.3 في المئة، ليصل إلى 2.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 2.3 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق. وبلغت الحصة في نتائج شركة زميلة نحو 278 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 241 الف دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق. وتشير البيانات المالية للبنك إلى إن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا بلغ قدره 185 مليون دينار كويتي ونسبته 7 في المئة، ليصل إلى 2817.9 مليون دينار كويتي، مقابل 2632.9 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 85 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.1 في المئة، عند المقارنة بالربع الأول من عام 2012، حين بلغ 2732.9 مليون دينار كويتي. وارتفعت الودائع لدى بنك الكويت المركزي بنسبة بلغت 15.8 في المئة، أي بما يعادل 52.4 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي الودائع إلى نحو 385 مليون دينار كويتي «13.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 332.6 مليون دينار كويتي «12.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012، وعند المقارنة بمستواها، للفترة نفسها من عام 2012، انخفضت بنحو 71.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 15.7 في المئة، حين بلغت آنذاك، نحو 456.8 مليون دينار كويتي «16.7 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع، أيضا، بند مدينو تمويل بنحو 104.7 ملايين دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع 6.1 في المئة، حين بلغ نحو 1832.9 مليون دينار كويتي «65 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة مع نحو 1728.1 مليون دينار كويتي «65.6 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2012، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 1659.9 مليون دينار كويتي «60.7 في المئة من إجمالي الموجودات» نجد ارتفاعا بلغت قيمته نحو 172.9 مليون دينار كويتي، ونسبته نحو 10.4 في المئة. وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 19.9 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 287 مليون دينار كويتي «10.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 7.4 في المئة، مقارنة مع 267.2 مليون دينار كويتي «10.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق حين بلغ 370.7 مليون دينار كويتي «13.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، نجد انخفاضا بلغت قيمته نحو83.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغ بنحو 22.6 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، قد سجلت ارتفاعا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» من13.9 في المئة، في نهاية مارس 2012، إلى نحو 15.6 في المئة، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة «ROA» ارتفاعا، حين بلغ نحو 1.6 في المئة، قياسا بنحو 1.5 في المئة، في نهاية الربع الأول من عام 2012. ومعه مؤشر العائد على رأسمال البنك الخاص بمساهمي البنك «ROC» الذي حقق ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 35.1 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حين بلغ نحو 34.3 في المئة. وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى 9.3 فلوس، مقابل 8.4 فلوس، للفترة نفسها من عام 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم «P/E» نحو 19.6 مرة مقارنة مع 24.1 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 3.2 مرة بعد كان 3.5 مرة في العام 2012.

البنك الأهلي المتحد